

## السياق ودوره في صنع التأويل النحوي

عيد محمد عبدالله محمود (\*)

### ملخص

تناول البحث دور السياق والمقاصد في صنع التأويل النحوي، وهدَفَ البحث إلى إثبات أن السياق نبت لغتنا ، والوقوف على مدى اعتماد النحويين للسياق كآلية في التأويل ولاسيما فيما جاء مخالفاً للمطرِد من القواعد.

وقد سار البحث في اتجاهين أولها نظري يُبين مفهوم السياق وموقف النحويين من القصد والمعنى من خلال مصنفاتهم ، وثانيهما تطبيقي يرصد بعض النماذج التي تربط السياق بالتأويل عند النحاة.

وقد خلص البحث إلى مايلي :

1- أن النحويين القدماء بنوا قواعدهم على المقاصد والمعاني أكثر من الألفاظ والمباني.

2- أن سيبويه هو مؤسس النظرية السياقية تطبيقاً لا تنظيراً، ويمكن أن نطلق على نحوه النحو السياقي أو المقاصدي.

3- السياق آلية تصنع التأويل، وتضبطه ، وتوجهه الوجهة الصحيحة، وتساعد على الترجيح بين التأويلات المختلفة، وتكشف التأويل الخطأ من الصواب.

4- تعدد السياق يؤدي إلى تعدد التأويلات وعدم مراعاته يؤدي إلى تأويلات ضعيفة أو بعيدة عن الصواب.

5- اعتماد السياق في التأويل قد يغير من الأحكام النحوية وينقلها من الوجوب إلى الجواز.

ويوصي البحث بإعادة رصد السياق في مصنفات النحاة وبناء نحو يعتمد السياق منهجاً ولا يفصل تحليل النص عن الواقع والمحيط الخارجي.

(\*) استاذ مساعد بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - جامعة عجمان

## **Context and its role in making grammatical interpretation**

**Eid Mohammed Abdullah Mahmoud**

### **Abstract**

The research tackles the role of context and purposes of the interpretation of Elnahaw " grammatical rules " .

The research aimed at proving that the context of producing our Arabic language and studying how the grammar men depend on the context as a means of interpretation , especially, what is odd out the common rules.

The research has ended to the following :

- 1- The ancient grammatical men built their rules on purposes and meanings more than vocabularies and structures .
- 2- The context is a mean that makes the interpretation and prefer among the different interpretation . It is also a mean that adjust the interpretation and make difference between the wrong and the right ones.
- 3- The multiple context leads to the multiple interpretations and the non-observance of the context leads to poor interpretation or far from the right.
- 4- Depending on the context change some grammatical rules from necessity to possibility.

The research ends to re-assign the context to the grammatical men's literature and a grammatical structure depending on meaning and doesn't separate the grammatical analysis and linguistic from the real language and what relates it.

## المقدمة

التأويل ظاهرة تضرب بجذورها في تراث النحو العربي ، فقد مارس النحاة التأويل في كثير من تطبيقاتهم النحوية ولاسيما عندما تتعارض النصوص الفصيحة والقواعد التي استنبطوها، فأصبح التأويل من الأسس المهمة التي قام عليها النحو العربي.

والتأويل هو " الوسيلة التي لجأ إليها النحاة للتوفيق بين القواعد وبين النصوص المخالفة لها " (أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، 2006، ص231) أو هو " وسيلة بذللون بها كل صعب لينسجم النص المروي وقواعدهم المقررة " (السامرائي، النحو العربي نقد وبناء ، 1968، ص21) وبالتالي فهو وسيلة مهمة لرد ما شرد عن النظام النحوي إلى داخله.

والناظر فيما صنفه النحويون يجد أن عوامل عدة كان لها دور في صنع التأويل كالعوامل النحوية والسياق والمقاصد والاستقراء الناقص وتعدد روايات الشواهد الشعرية ، وتعد مراعاة السياق والمقاصد من أكبر الأسباب الداعية إلى التأويل عند النحاة، وذلك أن لهما دوراً كبيراً في صنع التأويل وضبطه، وإذا وهم بعض اللغويين أن نظرية السياق حديثة لا أنساب لها في تراثنا، فإن هذا البحث يركز على نقطتين جوهريتين: الأولى : إثبات أن السياق نبت لغتنا ، والثانية : دور السياق في صنع التأويل وضبطه.

### أولاً مفهوم السياق وأهميته في الدرس النحوي

السياق كما عرفه ابن دقيق العيد قال : "أما السياق والقرائن فإنها الدالة على مراد المتكلم من كلامه" (ابن دقيق العيد، إحكام الأحكام ، 1407هـ ، 21/2) أو كما عرفه أحد المحدثين هو "الغرض الذي تتابع الكلام لأجله مدلولاً عليه بلفظ المتكلم، أو حاله ، أو أحوال الكلام أو المتكلم فيه أو السامع" (الشتوي، دلالة السياق، 2005، ص27).

أو هو قصد المتكلم من إيراد كلامه.. وهو الظروف والمواقف والأحداث التي ورد فيها النص أو نزل أو قيل بشأنها. (ابن ردة ، دلالة السياق، 1418هـ، 39/1).

وللسياق أربعة أنواع كما حددها أصحاب النظرية السياقية هي السياق اللغوي وسياق الموقف والسياق العاطفي والسياق الثقافي. (مختار، علم الدلالة، 1982، ص99)

والذي يعنينا في الدرس النحوي السياق اللغوي وسياق الموقف أو الحال. والسياق اللغوي كما يُعرفه (أولمان) هو " النظم اللفظي للكلمة وموقعها من ذلك النظم" (أولمان، دور الكلمة في اللغة، 1975، ص54)، وهو لا يشمل الكلمات والجمل السابقة واللاحقة للكلمة فحسب بل النص الذي ترد فيه والكتاب المتضمن لذلك النص أيضاً. (السابق، ص55).

ومن هنا فإن السياق اللغوي يعني ما يسبق اللفظة من ألفاظ أو جمل وما يتبعها من ألفاظ أو جمل وقد تمتد هذه الألفاظ أو الجمل يمينا ويساراً حتى يتم

تحديد دلالة اللفظة.

أما سياق الموقف أو الحال فإنه كل ما يحيط باللفظ من ظروف تتصل بالمكان أو المتكلم أو المخاطب في أثناء النطق فتوجهه اتجاهًا دلاليًا معينًا. (الجنابي، منهج الخليل في دراسة الدلائل القرآنية، 1992، ص16) ، أو هو جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي ومن هذه العناصر شخصية المتكلم والسامع وثقافتهما وشخصيات من يشهدون الكلام إن وجدوا وعلاقتهم بالموقف هل هي المشاركة أم المشاهدة؟ وكذلك العوامل الطبيعية والظواهر الاجتماعية التي لها علاقة باللغة وبالسلوك اللغوي لمن شارك في الموقف الكلامي. (السعران ، علم اللغة، ص310 ، 311).

ومن خلال السياق اللغوي والسياق المقامي يمكن القول إن السياق النحوي هو الهيئة التركيبية والحالية للكلام من الناحية الدلالية وما يترتب عليها من بيان المعنى النحوي وتوجيه الكلمة أو التراكيب إعرابيًا.

إن السياق اللغوي بإمكاناته أن يحدث انفتاحًا في النص عبر وسائل تأويلية يسمح بها النظام النحوي كالنقد والتأخير والحذف والإضمار ، ويتضمن السياق المقامي مع اللغوي لينقلنا إلى مرحلة أكثر انفتاحًا فيأخذنا إلى دلالات واحتمالات تتوقف زياداتها على فهم المتلقى.

وللسياق دور كبير في درس اللغوي والنحوي ذلك أنه يقف بنا على المعنى ويحدد دلالة الكلمات والتراكيب ويؤدي إلى الوصول إلى الفهم الصحيح للنص وكذلك الفهم الخاطئ وما يترتب عليه من التوجيه الإعرابي للكلمة أو التركيب.

ويُعد قصد المتكلم عنصرًا رئيسيًا في عملية الاتصال وإنتاج المنطوق وركنا من أركان عملية الفهم والإفهام وعليه يُبنى نحو الكلام ولغة الحديث كما أنه من معايير توجيه النحوي لما بين المعاني النحوية والدلالات التركيبية من تلازم غير منفصل، ذلك أن من أنماط التعبير لو أخذ على ظاهره دون مراعاة قصد المتكلم ودون مراعاة السياق لأصبح غير مقبول، بل قد توصف هذه الأنماط بانها استعمالات انحرفت أو عدلت عن المعيارية. (رياض، دقائق البحث النحوي، 2010، ص11، 34) .

ويؤكد الدكتور أحمد كشك أن قصد المتكلم عنصر رئيسي من عناصر قيم النحو العربي أو ما يسميه نحو الكلام حيث يقول: " إن في قيم النحو العربي إمكانات سياقية مسرحية لا تفهم حق الفهم إلا من خلال الكلام" (كشك ، اللغة والكلام، 1995، ص15)

ثم ذكر نماذج لهذه القيم منها ما هو مبني على قصد المتكلم.

#### ثانياً: موقف قدماء النحويين من السياق

إن كانت نظرية السياق تُعد أساساً يعتمد في تحليل المعنى عند المحدثين وتعد من الكشوف الحديثة في الغرب فلا بد أن نقرر حقيقة واضحة هي أن فكرة السياق متغلغلة في الفكر اللغوي العربي تضرب بجذورها في التراث العربي، ذلك

أن علماء العربية قد انتبهوا منذ نشأة علوم اللغة والبلاغة والنحو إلى السياق اللغوي والسياق الحالي أو المقامي.

وما ذهب إليه الدكتور تمام حسان أن الدراسات اللغوية عند العرب انصبت على دراسة المبنى ولم تقصد المعنى إلا على استحياء (حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص12). كلام فيه نظر، ذلك أن علماء العربية قد أحاطوا بنظرية السياق وأدواتها ولهم فيها جهد كبير غير أن كل ما في الأمر أن هذا الجهد المبتوث في مصنفاتهم انصب على الجانب التطبيقي ولم يصاحبه تنظير.

وقد قامت طائفة من الباحثين المحدثين بالكشف عن فكرة السياق عند القدماء وإزاحة الستار عنها ومن هذه الدراسات: (نظرية السياق بين القدماء والمحدثين) للدكتور عبد النعيم عبد السلام خليل و( دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث) للدكتور عبد الفتاح عبد العليم و(نظرية المقاصد عند الإمام محمد الطاهر ابن عاشور) للدكتور إسماعيل الحسيني و( أثر السياق في توجيه المعنى في تفسير التحرير والتنوير) للدكتور إبراهيم إبراهيم سيد، و( النحو والدلالة) للدكتور محمد حماسة و(أثر سياق الكلام في العلاقات النحوية عند سيويوه) للدكتور سارة عبد الله الخالدي و(أصول النظرية السياقية الحديثة عند علماء العربية) للدكتور محمد سالم صالح.

ولعل ما يؤكد اهتمام النحاة بالمعنى ما صنعه ابن جني حين بوب باباً يقول فيه: "باب في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفال المعاني" (ابن جني، الخصائص، 1، 215/1983) بل يذهب ابن جني إلى أن العرب قد تفسد الصناعة لأجل المعنى. (ابن جني، المحتسب، 1994، 211/2)

وإذا كان الاحتكام إلى المعنى دون الصناعة فلأن " مقصود المتكلم واحد لا يختلف أما وجوه الإعراب فتحتمل معاني متعددة وهو عمل النحوي ولا ينبغي أن نلزم القائل بأن يقصد ما يريده النحوي". (أبو عبد الله ، المعنى والإعراب، 1982، ص313)

ومن المحدثين من يدافع عن هذه الحقيقة قائلاً "إنهم - أي النحاة- لم يقتصرُوا على النظر في بنية النص اللغوي كما لو كان شكلاً منعزلاً عن العوامل الخارجية التي تلفه وتحيط به ، وإنما أخذوا مادتهم اللغوية على ما يبدو من معالجتهم لها على أنها ضرب من النشاط الإنساني الذي يتفاعل ومحيطه وظروفه كما فطنوا إلى أن الكلام له وظيفة ومعنى في عملية التواصل الاجتماعي وأن هذه الوظيفة وذاك المعنى لهما ارتباط وثيق بسياق الحال أو المقام وما فيه من شخوص وأحداث، وقد ظهر هذا كله في دراساتهم وإن لم ينصوا عليه". (بشر، علم اللغة الاجتماعي، 1994، ص66)

ويتجلى للناظر - حتى غير المدقق- في دراسات النحاة وتحليلاتهم العناية الكبيرة بالمعطيات السياقية، والتي تمكنوا بفضلها من وضع الكثير من الضوابط وتجريد الكثير من قواعد التوجيه النحوي كقولهم: " مراعاة المعاني أولى" (العكبري، إعراب القراءات الشواذ، 1417هـ، 88/1) وقولهم: "لا يعدل عن الأصل إلى غير الأصل لغير معنى" (ابن الربيع، البسيط في شرح جمل الزجاجي، 1407هـ-

ص1003) وقولهم : "لا سبيل إلى معرفة الإعراب إلا بعد معرفة المعنى". (السمين، الدر المصون، 2/229)

لقد أدرك النحاة في أثناء التقعيد النحوي أن عناصر سياق الجملة لا تكفي لاستخلاص القواعد، لأنهم لاحظوا أن القضايا السياقية الأخرى تسهم في تحديد معنى الجملة أحياناً، وفي معاني عناصر التركيب، لذلك أخذوها في الحسبان ، فتناولوا مجموع الأمور التي تسهم في تشكيل المعنى وأدخلوها في صميم القواعد كلما دعت الحاجة إليها، فقد راعوا قضايا المقام فقالوا مثلاً يحذف المبتدأ لدلالة المقام، كأن ترى شخصاً ما اسمه عبد الله، فتقول : عبد الله وربي، وتقدير الكلام: هذا عبد الله، لكنك حذفت المبتدأ لدلالة المقام. (ينظر: سيبويه، الكتاب، 1988، 130/2)

إن لسيبويه شأنًا مع السياق قد لا نجده عند غيره، ذلك أنه بنى تحليلاته وقواعده التي استنبطها على السياق والمقاصد، وإذا كان كتاب سيبويه كتابًا في النحو، لكنه ليس النحو بوصفه "مجموعة القواعد التي تمكن من اتباعها من النطق على نحو صحيح" (الخالدي، أثر سياق الكلام في العلاقات النحوية عند سيبويه، 2006 ص75) ، إنما يدخل نحوه في مجال الإبداع، وهو نحو يمكن أن نطلق عليه النحو السياقي أو النحو المقاصدي.

إن سيبويه لم يفصل اللغة عن واقعها ومحيطها الخارجي، ولم يدرسها بعيدًا عن أحوال متكلميها، وهذا ما جعل تحليله ذا بعد اجتماعي واضح، ذلك أنه وسع دائرة بحثه اللغوي لتشمل الميادين النفسية والاجتماعية والفلسفية الأمر الذي لم ينتبه له الدرس اللغوي الغربي إلا في بدايات القرن العشرين.

إن الناظر في كتاب سيبويه يجده ممثلًا بالتركيب المحللة بناء على فهم المخاطب ومقصد المتكلم، وعلى ما يحيط بالكلام من أحوال وملايسات لحظة التكلم، ومن ذلك مثلاً إجازته حذف بعض العناصر اللغوية أو الاستغناء عنها بناء على تلك المعطيات السياقية كقوله : " لو رأيت ناسًا ينظرون إلى الهلال، وأنت منهم بعيد ، فكَبِّرُوا ، لقلت : الهلال وربّ الكعبة، اي أبصروا الهلال" (سيبويه 257/1) فحذف الفعل لدلالة المقام ولولا هذا المقام لكان الكلام مبهمًا.

ومن ذلك أيضًا إجازته حذف الكاف من اسم الفعل (رويدك) بناء على علم المخاطب أنه لا يعنى غيره (السابق 1/244)، ذلك لأن الكاف تلحق (رويدًا) لتخصيص مخاطب وسط جماعة وذلك لمخافة اللبس " فإذا كنت تستمهل رجلا على حدته رأيتك يعالج شيئًا ، قلت له: رويدًا ، أما إذا كنت تستمهل رجلا في جماعة قلت له : رويدك". (الموسى، نظرية النحو العربي، 1980، ص95)

لقد اتخذ سيبويه من السياقين اللغوي والمقامي أداة ومقياسًا للحكم على التركيب بالصواب أو الخطأ، لذلك نجده يحكم على التركيب الواحد بالصواب مرة، وبالخطأ مرة أخرى لاختلاف المقام، ومن ذلك قوله : " ذلك أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبد الله منطلقًا، وهو زيدٌ منطلقًا كان محالاً ، لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق ، ولم يقل هو

ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية، لأن هو وأنا علامتان لمضمر، وإنما يضمّر إذا علم أنك قد عرفت من يعنى، إلا أن رجلاً لو كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه فقلت: من أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك كان حسناً" (سيبويه، 80/2، 81)، وهكذا سوغت قرينة المقام قبول الكلام، وإلا لو غاب المقام لكان مرفوضاً محلاً ولحكم عليه المتلقى بالخطأ.

إن اتساع سيبويه في التحليل قد هداه إلى "استكناه البنية الجوانبية للتركيب النحوي ورسم خطوط هادية في تعلم العربية تعلمًا يضع كل تركيب موضعه ويعرف لكل مقال مقامه" (الموسى، ص88)

وقد نهج المبرد (ت 285هـ) صنيع سيبويه في اعتماد النظرية السياقية منهجاً في التحليل، ومثال ذلك عنده، قوله في حديثه عن المبتدأ "ولو قلت على كلام متقدم عبد الله أو منطلق أو صاحبك أو ما أشبه هذا لجاز أن تضمّر الابتداء إذا تقدم من ذكره ما يفهمه السامع، فمن ذلك أن ترى الجماعة يتوقعون الهلال، فقال قائل منهم: الهلال والله، أي: هذا الهلال، وكذلك لو كنت منتظراً رجلاً لقلت: زيد، جاز على ما وصفت لك" (المبرد، المقتضب، 1994، ص129/4).

وأما ابن جنى فالناظر في كتابه الخصائص يدرك أنه كان رائداً في مجال التحليل السياقي في عصره، لولا أن تحليلاته السياقية جاءت متفرقة شأنه شأن غيره من القدماء، ومما يؤكد ذلك دفاعه عن العرب في عنابيتها بالمعنى في قوله: "باب في الرد على من ادعى على العرب عنابيتها بالألفاظ وإغفال المعاني" (ابن جنى، الخصائص، 1/215).

ونستطيع أن ندرك عنابة ابن جنى بالسياق من خلال تعليقاته البديعية على ما يذكره من شواهد شعرية، ومن ذلك ما ذكره تعليقا على بيت من الشعر لنعيم بن الحارث بن يزيد:

#### تقول وصكت وجهها بيمينها أبعلى هذا بالرحى المتعاس

يقول ابن جنى: "قلو قال الشاعر حاكيا عنها: (أبعلى هذا بالرحى المتعاس) من غير أن يذكر صك الوجه لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجبة منكورة، ولكنه لما حكى الحال فقال: (وصكت وجهها) علم بذلك قوة إنكارها وتعاضم الصورة لها، هذا مع أنك سامع لحكاية الحال غير مشاهد لها، ولو شاهدتها، لكنت بها أعرف ولعظم الحال في نفس تلك المرأة أبين، وقد قيل: "ليس المخبر كالمعائن" ولو لم ينقل إلينا هذا الشاعر حال هذه المرأة بقوله: (وصكت وجهها) لم تعرف حقيقة تعاضم الأمر لها" (السابق، 1/245).

إن هذا التعليق البديع يشير إلى مدى عنابة ابن جنى بسياق المقام، وكذا هو في تعليقاته على الشواهد، يبدو منها التحليل على معطيات السياق اللغوي والسياق المقامى.

وأما الإمام عبد القاهر الجرجاني والذي كان شافعي المذهب أشعري الأصول أى يؤمن بفكرة القصد، فقد استطاع أن يقفز بالنحو قفزة رائعة، وذلك بكثرة تتبعه واستقرائه لكتاب سيبويه وكذلك تتبعه لفكر أستاذه ابن جنى فانتج نظريته البديعية نظرية النظم، هذه النظرية التي يمكن أن نعتبرها أقرب ما تكون

إلى نظرية السياق ذلك أنه بناها على قضية السياق فهو يقول : " وما النظم إلا توخى معانى النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين الكلم" (الجرجاني، دلائل الإعجاز 2004، ص 525) وهو يذهب إلى أن المعنى أهم من اللفظ، ذلك أن الألفاظ خدم المعانى ، وأن "من نصر اللفظ على المعنى كان كمن أزال الشئ عن جهته وأحاله عن طبيعته". (الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 8) كذلك فإن نظريته قد قامت على أركان كان أهمها المتكلم ومقاصده وأغراضه وهذا الركن يكشف عن مدى عنايته بالسياق.

ويذهب ابن هشام الأنصاري (ت 5761) إلى ضرورة تحرى السياق عند الإعراب وإلا قد يؤدي ذلك إلى فساد الإعراب ويذكر أمثله لذلك يقول قبل إيرادها: "وها أنا مورد بعون الله أمثلة متى بنى فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد، وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيها وهم بهذا السبب" (ابن هشام، معني اللبيب، 2002، ص 14/6)

ويؤكد السيوطي (ت 911هـ) على قصد المتكلم في النحو بقوله : " بل أكثر مسائل النحو مبنية على القصد". (السيوطي، الأشباه والنظائر 1/1997، ص 85) وبعد أن طوفنا سريعاً بموقف علماء النحو من السياق يمكن القول إن النحاة قد بنوا قواعدهم على المقاصد والمعاني أكثر من الألفاظ والمباني ، وأنهم كانوا " أول من تفتن إلى عناصر الدلالة، وأول من تبلور على أيديهم تبعاً لذلك مصطلح السياق كدليل إضافي يُعين اللغة على الأداء وضابط يتحكم في عناصر الملفوظ" (بلحبيب، أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى، 1999، ص 9) كذلك يمكن القول إن سيويوه هو مؤسس النظرية السياقية تطبيقاً لا تنظيراً غير أن النحاة المتأخرين من بعده- إلا قليلاً منهم- لم يستثمروا ويطوروا ما تركه سيويوه في هذا الجانب، فاتجهوا بالدرس النحوي إلى الجانب التحليلي لا التركيبي، وهذا الاتجاه المخالف لنهج سيويوه هو ما جعل عبد القاهر الجرجاني يثور على النحويين ويدعوهم للعودة إلى ربط الكلام بمقام استعماله (دلائل الإعجاز، ص 8) كما فعل سيويوه.

إن من أراد أن يرصد آليات وأصول النظرية السياقية عند العرب فليرصدها عند الخليل بن أحمد من خلال آرائه النحوية وتحليلاته المبنوثة في الكتاب لسيويوه، وليرصدها عند سيويوه ومن تبعه من النحاة أمثال المبرد وابن جنى والجرجاني وابن هشام، كذلك يمكن رصد هذه النظرية عند المفسرين النحاة فهي أوضح ما تكون عند هؤلاء لأنهم الأقرب إلى المعنى.

### ثالثاً: دور السياق في صنع التأويل

وبعد أن طوفنا في الجانب النظري للسياق عند النحويين العرب ننتقل إلى الجانب التطبيقي وهو مهمة هذا البحث في بيان دور السياق في التأويل النحوي، وذلك أن السياق آلية تصنع التأويل وتضبطه وتوجهه الوجهة الصحيحة وتكشف التأويل الخطأ من التأويل الصواب كما يُعتمد عليها في الترجيح بين التأويلات المختلفة وسيوضح ذلك من خلال النماذج التي يتم عرضها .



(1) يؤدي السياق إلى التأويل وذلك لتبرير توجيه لفظة إعرابياً كما في قول الشاعر:

إذا تغنى الحمام الورق هيجنى ولو تغربت عنها أمّ عمار  
قال الخليل بن أحمد: "لما قال (هيجنى) عُرف أنه قد كان ثمّ تذكّر لتذكّره  
الحمام وتهيّجه ، فألقى ذلك الذي قد عُرف منه على أمّ عمار ، كأنه قال : هيجنى  
فذكرني أمّ عمار" (سبويه ، 286/1).

هنا تدخل السياق ليجعل (أمّ عمار) منصوبة عبر وسيلة تأويلية هي  
التقدير فكان النصب على تقدير فعل محذوف دل عليه سياق الموقف هو (ذكرني)  
أو أن النصب كان عبر وسيلة تأويلية أخرى هي التضمين وذلك بتضمين الفعل  
(هيجنى) معنى (ذكرني) وهو ما ذهب إليه الإمام الشاطبي (إبراز  
المعاني، 2002، ص479).

وقد يُستعان بالسياق اللغوي لتبرير توجيه إعراب لفظة جاءت على غير  
الظاهر عبر وسيلة الحذف. ومن ذلك قول عدي بن زيد :

أكل امرئ تحسبين امرأً ونار توقد بالليل نارا

حيث أعربت كلمة (نار) مضافاً إليه ، وذلك بالتأويل بالحذف بتقدير كلمة  
(كل) قبلها اعتماداً على السياق اللغوي وذلك " لذكرك إياه في أول الكلام ولقلة  
التباسه على المخاطب" (سبويه 66/1) ، وهذا من باب حذف المضاف وبقاء  
المضاف إليه مجروراً لتقدم ذكره.

(2) إن تعدد السياق والمقاصد يؤدي إلى تعدد في التأويل وذلك باختلاف تقدير  
المحذوف، والعكس صواب فتعدد التأويلات يولد تعدداً في المعاني.

ومن ذلك قوله تعالى : " ويقولون طاعة فإذا برزوا من عندك بيت طائفة  
منهم غير الذي نقول " (سورة النساء ، الآية 81).

فُرئت كلمة ( طاعة ) بالرفع والنصب وفيهما تأويلات ( ينظر: البحر المحيط  
317/3) على النحو التالي :

1- إذا كانت الطاعة هي المقصودة وأنها صدرت من القائلين فتكون ( طاعة )  
مبتدأ ويكون التأويل ( منا طاعة ) .

2- وإذا كان أمر الرسول - صلى الله عليه وسلم - هو المقصود وليس الطاعة  
فإن (طاعة) تكون خبراً ويكون التأويل : (أمرك طاعة).

3- وأما على قراءة النصب فإن التأويل يكون : ( نطيع طاعة )  
وهكذا فإن المعاني التي يفهمها المتلقى تؤدي إلى اختلاف التأويل يقول ابن

الأثير: " والمعنى المعدول عن ظاهره إلى التأويل يقع فيه الخلاف إذ باب التأويل  
غير محصور والعلماء متفاوتون في هذا ، فإنه قد يأخذ بعضهم وجهاً ضعيفاً من  
التأويل فيكسوه بعبارة قوة تميزه عن غيره من الوجوه القوية" (ابن الأثير، المثل  
الثائر، ص63/1)

(3) ولما كان السياق المقامي من أهم ركائز المعنى فإن غيابه أو غياب  
أحد عناصره قد يؤدي إلى غموض الكلام وبالتالي يؤدي إلى التعدد في التأويل  
والتحليل وقد يُبنى هذا التأويل على تخيل المتلقى لذلك السياق، ومن ذلك عبارة

"كذبَ عليك الحج" التي غاب فيها المقام فاختلف في تأويلها ، فالزمخشرى يورد رأياً لابن السراج مقتضاه أنه تخيل مقاماً وهو وجود ثلاثة أشخاص جرى بينهم حوار حيث أراد شخص الحج فسأل شخصاً ما عنه فذم هذا الشخص له الحج أو قال له : ليس عليك حج ، فقال الثالث: (كذب) يريد من يذم الحج ، ثم توجه إلى الراغب في الحج فقال له : (عليك الحج ) ، وبذلك جعل ابن السراج العبارة عبارتين الأولى من فعل وفاعل يعود على من ذم الحج، والثانية أسلوب إغراء من اسم الفعل (عليك) ومفعول به لإغراء من أراد الحج. (الزمخشري، الفائق، 1993، ص251/2، 252).

وأما الزمخشرى فيذهب إلى تأويل آخر للعبارة لا يفترض فيه مقاماً وهو أن (كذب) حملت معنى الترغيب ، فالعرب تقول: كذبتَه نفسه إذا أمنتَه بالأمانى ، وخيلت إليه من الآمال ما لا يكاد يكون ، لذلك فمعنى (كذب) هو ليرغبك ويكون فاعل (كذب) ضميراً يعود على الحج، و(عليك الحج) أسلوب إغراء.(السابق، 252/2)

(4) وقد يؤدي غياب السياق إلى تخيله ، ويؤنى على هذا التخييل تأويلٌ ، وذلك لتبرير توجيهها إعرابياً جاء في شاهد فصيح لكنه خالف القواعد المطردة عند النحاة. ومن ذلك قول الطرماح :

**يا دارُ أقوت بعد أصرامها عاماً وما يعنيك من عامها**

ظاهر البيت ينبنى بمخالفة نحوية في كلمة (دار ) التي جاءت مبنية على الضم وحقها أن تكون منصوبة ؛ لأنها نكرة مقصودة موصوفة، لكن سيبويه يثبت أن الشاعر لم يُخطئ ويعلل لهذه المخالفة قائلاً : "فإنما ترك التنوين فيه، لأنه لم يجعل (أقوت) من صفة الدار، ولكنه قال : (يا دارُ) ثم أقبل بعد يحدث عن شأنها، فكأنه لما قال : (يا دارُ) أقبل على إنسان فقال : أقوت وتغيرت، وكأنه لما ناداها قال : إنها أقوت يا فلان ، وإنما أردت بهذا أن تعلم أن (أقوت) ليست بصفة" (سيبويه 201/2)

إن سيبويه تأول البيت ليثبت أن جملة (أقوت) جملة استئنافية وليست نعتاً معتمداً على سياق موقفٍ أعمل فيه عقله ، ويكشف عن وجود فاصل بين كلمة (دار) وما بعدها لكنه حذف ، وهو النداء (يا فلان) ، وقد أجبر السياق المتخيّل هذا الحذف فوضح معنى البيت وزال الإشكال النحوي الذي قد يلتبس على المتلقى إذا عُرل البيت عن السياق.

ومن ذلك أيضاً قول عمرو بن قنعا:

**ألا يا بيتُ بالعلياء بيت ولولا حب أهلك ما أتيتُ**

تأويل سيبويه البيت لتبرير رفع (بيت) بأن ما جاء بعدها ليس نعتاً قال "فإنه لم يجعل (بالعلياء) وصفاً، ولكنه قال: (بالعلياء لى بيت) وإنما تركته لك أيها البيت لحب أهله" (سيبويه 202/2).

وعلق ابن جني على هذا البيت بقوله : " نادى البيت ثم أقبل على صاحبه ، فقال له : أعلم أن بالعلياء بيتاً، ثم عاد إلى خطاب البيت فقال: ولولا حب أهلك

ما أتيت. " (ابن جني، الخاطريات، 1996، ص120) والذي جعل سيبويه يلجأ إلى التأويل بالاستئناف، ويحكم على أن ما بعد كلمتي (دار) و (بيت) في البيتين السابقين ليس نعتاً ، هو أن الكلمتين جاءتا مرفوعتين ، ولا بد للمرفوع أن يكون مقصوداً أي معرفة وذلك استناداً على قول أستاذه الخليل بن أحمد : " أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة" (سيبويه 197/2). (5) وقد يدفع السياق إلى التأويل بالاستئناف والحذف لتبرير وجهاً إعرابياً أو قراءة قرآنية.

ومن ذلك قراءة عبد الله بن زيد " واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامُ " (سورة النساء، الآية 1) برفع (الأرحام).

يقول ابن جني : " ينبغي أن يكون رفعه على الابتداء وخبره محذوف أي : والأرحام مما يجب أن تتقوه ، وأن تحتاطوا لأنفسكم فيه ، وحسن رفعه لأنه أوكد في معناه... ولما كانت الأرحام مما يُعنى به ويقوى الأمر في مراعاته جاءت بلفظ المبتدأ الذي هو أقوى من المفعول.... وإذا نُصبت الأرحام أو جُرت فهي فضلة، والفضلة متعرضة للحذف... وأن الخبر حُذف بعد العلم به..... وكلما قويت الدلالة على المحذوف كان حذفه أسوغ" (المحتسب 179/1).

إن كلام ابن جني يشير إلى مدى عنايته بالسياق، واعتماده الدلالة السياقية المستوحاة من التركيب واستثمارها للتأكيد على المعنى الذي توجهنا إليه القراءة الشاذة ، وهذه الدلالة السياقية هي التي دفعت إلى القول بالاستئناف والحذف للذين هما مظهران تأويليان ، إذ إن المخالفة الإعرابية برفع (الأرحام) تؤكد على أن ثمة أمراً يجب الانتباه إليه، وهو أن قطع الأرحام من أعظم الأمور عند الله تعالى ومن أعظم ما يُسأل عنه العبد.

وكذا ابن جني في غير هذه الآية يعتمد على السياق والتأويل في توجيهه للقراءات الشاذة ومن ذلك أيضاً تبريره لرفع كلمة (أرجلكم) في قراءة الحسن البصري والأعمش في قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين" (سورة المائدة، الآية 6).

قال ابن جني : (ينبغي أن يكون رفعه بالابتداء، والخبر محذوف دلّ عليه ما تقدمه من قوله سبحانه : " إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم " أي: وأرجلكم واجب غسلها أو مفروض غسلها أو مغسولة كغيرها ، وكأنه بالرفع أوكد معنى ؛ وذلك لأنه يستأنف فيرفعه على الابتداء فيصير صاحب الجملة، وإذا نصب أو جرّ عطفه على ما قبله ، فصار لحقا وتبعاً فاعرفه" (المحتسب 208/1).

(6) إن الاكتفاء في التحليل النحوي للجمل أو الكلمات على معطيات النظام النحوي وقوانينه المحددة وإهمال مراعاة السياق وقصد المتكلم أو الاكتفاء ببعض عناصر السياق دون بعض من شأنه أن يؤدي إلى إطلاق أحكام بعيدة عن الصواب أو تأويل ضعيف أو بعيد.

ومن ذلك تعليق النحاة على رفع كلم (كل) في قول أبي النجم العجلي:  
قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنباً كله لم أصنع

(1) ذهب بعض النحاة إلى أن رفع الشاعر لكلمة (كل) يُعد خطأ أو قبيحاً أو ضعيفاً، وأن الصواب هو النصب، وذلك لعدم وجود ضمير يربط الخبر مع المبتدأ، ويقطع صلة الفعل بالاسم المتقدم.

وصف سيبويه رفع كلمة (كل) في البيت بالضعف قال : " فهذا ضعيف ، وهو بمنزلته في غير الشعر ؛ لأن النصب لا يكسر البيت، ولا يخل به ترك إظهار الهاء وكأنه قال : كله غير مصنوع" (سيبويه 85/1)، وتابعه السيرافي في شرحه مبينا أن قول سيبويه يعني أنه قبيح قال : " وإظهار الهاء قبيح، ومع قبحه هو جائز". (شرح كتاب سيبويه 2008، ص 380/1)

وعقب الإمام تاج الدين السبكي على كلام سيبويه بقوله : " وهو يقتضى أنه لا فرق بين الرفع والنصب في أن المعنى : كله غير مصنوع ، وذلك يقتضى أن النصب أيضاً يفيد العموم، وأنه لم يصنع شيئاً منه، لما تقرر من دلالة العموم". (السبكي، أحكام كل) وما عليه تدل، 1406هـ ، ص 130، 131).

وأنكر المبرد رواية الرفع ، وذهب إلى أن النصب هو الرواية الصحيحة ، ولم يجز غيرها . (البغدادي ، شرح أبيات المغني ، 1993 ، ص 242/4) وعلق ابن جني على البيت قائلاً: "أفلا تراه دخل تحت ضرورة الرفع ، ولو نصب لحفظ الوزن، وحمل جانب الإعراب من الضعف" (الخصائص، 61/3) ، ولكنه يرى أن هذا شائع عند العرب . ذلك أن "العرب قد تلزم الضرورة الشعرية في حال السعة أنسابها واعتيادها لها ، وإعداداً لها عند وقت الحاجة إليها". (السابق 303/3).

(2) واعتراض آخرون على ما عابه بعض النحويين على الشاعر ، وذهبوا إلى أن الصواب ما فعله في رفعه لكلمة (كل) في البيت ، ذلك أن مراد الشاعر لم يتحقق إلا بالرفع ، حيث إنه أراد أن ينفي عنه كل ما عابته عليه (أم الخيار) من الصلح والشيب وكبر السن ، ورواية النصب لا تُحقق ذلك .

قال الإمام الجرجاني : " قد حمّله الجميع على أنه أدخل نفسه من رفع (كل) في شئٍ إنما يجوز عند الضرورة من غير أن كانت به ضرورة ، قالوا: لأنه ليس في نصب (كل) ما يكسر له وزناً أو يمنعه من معنى أرادته. وإذا تأملت وجدته لم يرتكبه، ولم يحمل نفسه عليه إلا لحاجة إلى ذلك، وإلا لأنه رأى النصب يمنعه ما يريد ، وذلك أنه أراد أنها تدعى عليه ذنباً لم يصنع منه شيئاً البتة لا قليلاً ولا كثيراً ولا بعضاً ولا كلياً ، والنصب يمنع من هذا المعنى، ويقتضى أن يكون قد أتى من الذنب الذي ادعته بعضه" (دلائل الإعجاز، 278)

ويؤكد ذلك الإمام ابن القيم الجوزية بقوله : " أنشده - أي سيبويه - برفع (كل) واستقبحه لحذف الضمير العائد من الخبر وغير سيبويه يمنعه مطلقاً، وينشد البيت منصوباً فيقول : (كله لم أصنع) ، والصواب إنشاده بالرفع محافظة على النص العام الذي أراده الشاعر وتمدح به عند أم الخيار، ولو كان منصوباً لم يحصل له مقصوده من التمدح" (ابن القيم ، بدائع الفوائد، 374/1).

وإلى هذا ذهب البغدادي بقوله : " ورواية الرفع عند علماء البيان هي الجيدة فإنها تفيد عموم السلب ، ورواية النصب ساقطة عند الاعتبار بل لا تصح

فإنها تفيد سلب العموم، وهو خلاف المقصود" (البغدادي، الخزانة، 1993، ص 361/1).

وهذا ما ذهب إليه أيضاً ابن هشام الأنصاري (ينظر: مغني اللبيب 3/118)، والرماني (ينظر: شرح كتاب سيبويه، 1415، ص 1/288)، والقرويني (ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، 2003، ص 64).

وأرى أن رواية الرفع هي الصواب في هذا المقام، ذلك أن الشاعر فصيح، وليس هناك ضرورة شعرية اضطرته للتحويل من النصب إلى الرفع، وإنما تحقيق مقصد أراده، وهو نفي كل ما عابته عليه (أم الخيار) من عيوب كبر السن، ولو كان النصب يتساوى مع الرفع في تحقيق المعنى كما زعم الإمام السبكي، ما عدل الشاعر عنه إلى الرفع مع فصاحته، فالرفع أفاد عموم النفي والنصب خالف ما أراد إثباته.

وليس عدول الشعراء عن القواعد التي رسمها النحاة دلالة على خطأ الشاعر أو جهله بالقواعد، بل هو دلالة على امتلاك الشاعر لأعنة اللغة، ذلك أن الأعرابي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه إليه أحد قبله" (ابن جني، الخصائص، 25/2)، ذلك أن القواعد التي استنبطها النحاة لا يمكن أن تحيط باللغة لأنهم بنوها على استقرار ناقص.

إن كلام ابن جني في تعليقه على البيت بأن الشاعر أدخل نفسه في باب الضرورة الشعرية بلا داع كلام فيه نظر، لأن ما قام به الشاعر ليس ضرورة شعرية، بل هو ضرورة أخرى يمكن أن نسميها الضرورة السياقية أو الحالية أو الضرورة العلمية، وهناك فرق بين الضرورتين فكلتاها خروج على القواعد المطردة؛ لكن الضرورة الشعرية تكون لأجل العروض أو الجمال الشعري، أما الضرورة السياقية أو العلمية فلاجل إثبات حقيقة لا تتحقق إلا بهذا الخروج. لذلك لا أتفق مع قول ابن جني بأن الشاعر قد يلزم الضرورة في حال السعة (السابق، 303/3).

وهذا ما أراد البغدادي أن يثبت بقوله: "قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر: واحدة يلزم فيها ضرورة، إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال، ولا شك أنهم في هذا الحال يرجعون إلى الضرورة، لأن اعتناءهم بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ، وإذا ظهر لنا في موضع أن مالا ضرورة فيه يصلح هنالك، فمن أين يُعلم أنه مطابق لمقتضى الحال" (البغدادي، الخزانة، 34/1).

إن الإمام الجرجاني أراد أن يثبت في اعتراضه على النحاة الذين نقدوا الشاعر في رفعه لكلمة (كل)، أن قواعد النظام النحوي لا يمكن أن تقي بالتحليل الصائب للجمل وإعرابها بل لابد من مراعاة مقاصد المتكلمين، وما يرتبط بالكلام من ظروف وأحوال، وأنه إذا كان النحاة قد حاولوا حصر أبنية الكلام ورسم القواعد فإن هذه الحدود والقواعد هي نظام مغلق محدود لابد أن يوازيه الإمام بالمعاني التعبيرية التي يقصدها المتكلم.

إن تحليلات النحاة السابقة لجملة (كله لم أصنع) يتجلى فيها أن مراعاة السياق ومقاصد المتكلمين له دور كبير في التأويل الصحيح وأن التأويل قد يسير

في جانب الصواب أو الضعف أو الخطأ بقدر مراعاة الكلام في نظامه المفتوح وما يتعلق من ظروف وأحوال وكذلك مراعاة ما رسمه لنا النحاة من قواعد.

ومن النماذج التي تدل أيضاً على خطأ التأويل أو ضعفه لعدم مراعاة السياق . تحليل موقع جملة "يقولون" في قوله تعالى: "وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع مما عرفوا من الحق يقولون ربنا آمنة فاكتبنا مع الشاهدين" (سورة المائدة، الآية: 83).

ذهب أبو البقاء العكبري -رحمه الله- إلى أن جملة (يقولون) في موضع حال من فاعل (عرفوا) (العكبري، التبيان، 455/1)، ومعنى هذا التأويل أنهم عرفوا الحق في حال قولهم فقط ، ولكن هذا التأويل يصبح بعيداً إذا عُرض على السياق ،ولذلك اعترض عليه أبو حيان رابطاً الجملة بالسياق، فذهب إلى تأويل آخر وهو حمل الجملة على الاستئناف، وذلك في قوله : "ولا جائز أن يكون حالاً من ضمير الفاعل في (عرفوا) لأنها تكون قيداً في العرفان، وهم قد عرفوا الحق في هذه الحال وفي غيرها، فالأولى أن تكون مستأنفة، أخبر الله تعالى عنهم بأنهم التبسوا بهذا القول، والمعنى أنهم عرفوا الحق بقلوبهم، ونطقت به وأقرت ألسنتهم". (أبو حيان، البحر المحيط، 8/4).

ويمكن القول إن تأويلات ووجوهاً إعرابية كثيرة اجتهد فيها النحاة قد جانبت الصواب لاستنادها على الجهد العقلي وما يلم به من القواعد التي استنبطها النحاة وحسب دون النظر إلى الجانب السياقي، ولهذا كان من المقاييس التي اتخذها بعض النحاة ولاسيما النحاه المفسرون في ترجيح أحد التأويلات أو الوجوه الإعرابية وطرح الأخرى هو مقياس السياق.

ومن ذلك ما فعله الزمخشري حين عرض الوجوه الإعرابية وتأويلات النحاه في قوله تعالى : "الم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين" (سورة البقرة الآيتان 1، 2) فيعدها عرضها قال : "والذي هو أرسخ عرفاً في البلاغة، أن يُضرب عن هذه المحال صفحاً، وأن يقال: إن قوله "الم" جملة برأسها ، أو طائفة من حروف المعجم مستقلة بنفسها، وذلك الكتاب " جملة ثانية ، و "لا ريب فيه " ثالثة ، و "هدى للمتقين" رابعة، وقد أصيب بترتيبها مفصل البلاغة وموجب حسن النظم ، حيث جيء بها متناسقة هكذا من غير نسق" (الزمخشري ، الكشاف ، 1998 ، ص 49/1)

إن الزمخشري يحيلنا إلى قرينة لفظية من قرائن السياق اللغوي هي قرينة التنغيم التي يؤول على أساسها النص القرآني السابق.

والتنغيم - كما يذكر الدكتور محمد حماسة - يساعد على التوزيع التحليلي للنص الواحد بحيث يمكن مع تنغيم معين أن يكون النص كله جملة واحدة، ومع تنغيم آخر يكون أكثر من جملة، وهو قرينة صوتية كاشفة عن اختيار المتكلم لنوع من أنواع التفسير النحوي الدلالي. (ينظر: حماسة، النحو والدلالة، 2000، ص 117).

(7) وقد يفوق السياق وفهم المعنى إلى صنع التأويل وإطلاق أحكام وتحديد ما يحتمله التركيب من أوجه، وقد يصبح هذا التأويل ضرورة، إذ إن إهماله والنظر

إلى البنية الشكلية وحسب، قد يؤدي إلى انحراف النص، والاصطدام مع النص ولاسيما إذا كان النص قرآنياً ويتعلق بالعقيدة أو الحدود فإنه قد يؤدي إلى الشرك والعياذ بالله ومن ذلك تناول المتلقى لقوله تعالى: " قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيّاماً تدعوا فله الأسماء الحسنى" (سورة الإسراء، من الآية 110).

إذا أخذ المتلقى الكلام على ظاهره دون فهم المعنى وقع في الشرك والعياذ بالله وذلك بإثبات مدعويين، وهذا محال، لذلك ذهب النحاة إلى التأويل بالتقدير أو التضمنين، فالجرجاني يذهب إلى أنه لما "كان محالاً أن تعمد إلى اسمين كلاهما اسم شئ واحد فتعطف أحدهما على الآخر، وكان محالاً أن تقول "أيّاماً تدعو" وليس هناك إلا مدعو واحد، لأن من شأن (أى) أن تكون أبداً واحداً من اثنين أو جماعة، ومن ثم لم يكن له بد من الإضافة إما لفظاً أو تقديرًا" (الجرجاني، دلائل الإعجاز، 2005، ص375)، ومن هنا قدر الجرجاني ضميراً في الفعل (ادعوا) والتقدير: (قل ادعوه الله أو ادعوا الرحمن).

وذهب الزمخشري إلى تضمين الدعاء معنى التسمية، وبذلك يتعدى الفعل إلى مفعولين تقول "دعوتك زيداً ثم ينزل أحدهما استغناء عنه فيقال: دعوتك زيداً (الزمخشري، الكشف، 3/560)، وكذا ذهب صاحب التحرير والتنوير بقوله: "والتقدير: سموا ربكم الله أو سموه الرحمن" (ابن عاشور، التحرير والتنوير، 15، 1974/237)، وهو ما ذهب إليه أيضاً أبوحيان مبيّناً أن الفعل (دعوتك) يتعدى إلى مفعولين ثانيهما بحرف جر، وعلى هذا يكون التقدير: ادعوا معبودكم بالله أو ادعوه بالرحمن (أبوحيان، البحر، 6/87).

(8) وقد يدفع اعتماد السياق كآلية من آليات التحليل إلى مخالفة النحوي لمذهبه في التأويل والتوجيه النحوي للكلمات والجمل، ومن ذلك تحليل بيت امرئ القيس:

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليلاً من المال  
في هذا البيت توجه عاملان هما (كفاني) و (أطلب) إلى معمول واحد وهو (قليل) وظاهر البيت أنه يدخل في باب التنازع. ومذهب سيبويه والبصريين كما حدد النحاة أعمال العامل الثاني، ومذهب الكوفيين أعمال الأول، وعلّة البصريين القرب وعلّة الكوفيين السيق، وكان هذا البيت من أشهر الأبيات التي استدلت بها الكوفيون على أعمال الأول.

ولو سار سيبويه على مذهبه في هذا الباب لأعمل الفعل الثاني (أطلب) ونصب كلمة (قليل)، وقدّر في الفعل الأول ضميراً ليكون فاعلاً، لكن سيبويه حكّم السياق في تأويله للبيت، وخرج بالبيت من التنازع وأعمل الفعل الأول قال: "فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً، إنما كان المطلوب عنده الملك، وجعل القليل كافياً، ولم لم يرد ذلك، ونصب فسد المعنى" (سيبويه، 1/79).

وذهب ابن هشام الأنصاري إلى أن سيبويه أراد نفي التنازع من كلمة (قليل) (مغني اللبيب، 5/627)، وذلك لأن ابن هشام يضع شرطاً لتحقيق التنازع، وهو أن يطلب العاملان المعمول من حيث المعنى (ابن هشام، أوضح المسالك، 1979، ص2/186)، وفي هذا البيت اختلف مطلوبوا العاملين، فالعامل الأول (كفاني) طالب لـ (قليل) والعامل الثاني (أطلب) طالب لـ (الملك) الذي هو

محدوف دل على ذلك السياق والبيت التالي لهذا البيت وهو :  
ولكنما أسعى لمجد مؤثّل وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي  
ولذلك لو جعل (قليلاً) معمولاً لـ (أطلب) ترتب على ذلك فساد المعنى .  
وإذا انتقلنا إلى نحويّ آخر وهو الإمام الجرجاني نجده يخبرنا عند تناوله  
لباب التنازع بأن مذهبه إعمال الثاني قال : " فأولى الفعلين في قولك: (أكرمني  
وأكرمت عبد الله) بالعمل أقربهما إلى الاسم" (الجرجاني ، المقتصد  
، 1982، ص336/1) ، لكننا نجده يخالف ذلك في الجانب التحليلي ويبني تحليله  
على المعنى، ومن ذلك تناوله لبيت ذي الرمة :

ولم أمدح لأرضيه بشعري لثيماً أن يكون أفاد مالا  
قال : "أعمل (لم أمدح) الذي هو الأول في صريح لفظ (لثيم)، و (أرضى)  
الذي هو الثاني في ضميره، وذلك لأن إيقاع نفي المدح على لثيم صريحاً والمجئ  
به مكشوفاً ظاهراً هو الواجب من حيث كان أصل الغرض، وكان الإرضاء تعليلاً  
له ، ولو أنه قال : " ولم أمدح لأرضى بشعري لثيماً" لكان قد أبهم الأمر فيما هو  
الأصل وأبانه فيما ليس بالأصل فاعرفه" (الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص170).  
إن الجرجاني يريد أن يخبرنا أن المقام قد اقتضى أن يذكر معمولاً لكل  
فعل من الفعلين وذلك ليحقق غرضاً أرادوه وهو نفي مدح اللثام عن نفسه وليقع نفي  
المدح على صريح لفظ لثيم ، ولأنه لو حذف مفعول (أمدح) لظن المتلقى أنه يريد  
نفي إرضاء اللثيم عن نفسه وهذا ليس مراده ، وهو بذلك يريد أن يقول لممدوحه  
أنه لا يمدح إلا الكرام.

إن الشاهدين السابقين وغيرهما يدلان على أنه ليس كل عاملين سيقا  
معمولاً واحداً يُعد تنازعا ، إذ لا بد من النظر إلى المعنى أو السياق، وبذلك يمكن  
القول إن بعض الشواهد التي تبدو في ظاهرها من باب التنازع قد تخرج عنه إذا  
عُرِضت على السياق.

كذلك فالشاهدان السابقان يدلان على أن كثيراً من النحاة بنوا تحليلاتهم في  
باب التنازع وما جاء عليه من شواهد على المقاصد والسياق، وبذلك لا نستطيع أن  
نطلق حكماً عاماً بأن مذهب البصريين في التنازع إعمال الثاني، ومذهب الكوفيين  
إعمال الأول بل الأمر مرده إلى السياق.

(9) ويتدخل السياق في تبرير تأويل قطع النعوت والمعطوفات المتعددة حيث ذهب  
النحاة إلى أنه إذا تعددت النعوت أو المعطوفات، تعين في الأول الإتيان، وجاز  
في الباقي الإتيان أو القطع إذا كان المنعوت نكرة (ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك  
، 3/313)، ويؤولون في المقطوع بتقدير عامل يناسبه، وهذا القطع أو كسر  
الإعراب يستلزمه تأويل يعتمد على السياق لتبريره، وذلك لأن تغيير الكلام  
المسوق لمعنى من المعاني، وصرفه عن سنن السلوك ينبئ عن اهتمام جديد من  
المنكلم، ويستجلب مزيد رغبة فيه من المخاطب" (أبو السعود، إرشاد العقل  
السليم، 1/51)، ويوضح ذلك ابن جني بقوله : " فكلما اختلفت الجمل كان الكلام  
أفانين وضروباً، فكان أبلغ إذا ألزم شرحاً واحداً " ( ابن جني، المحتسب



1994، ص2/198)، وينقل عن أبي عبيدة قوله: "إذا طال الكلام خرجوا من الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى الرفع لتختلف ضروبه وتتباين تراكيبه" (السابق، 2/198)، كذلك يذهب الزركشي في تعليل هذا القطع بقوله: "مراد المادح إبانة الممدوح من غيره، فلا بد من إبانة إعرابه عن غيره، ليدل اللفظ على المعنى المقصود" (الزركشي، البرهان، 3/198).

ومن أمثلة ذلك قول أمية بن عائذ:

ويأوى إلى نسوة عطلّ  
وشعثاً مراضيع مثل السّعالى  
قال سيبويه: "كأنه حين قال: 'نسوة عطل' صرن عنده ممن علم أنهم شعث، ولكنه ذكر ذلك تشنيعاً لهم وتشويهاً. قال الخليل كأنه قال: وأذكرهن شعثاً إلا أنه هنا فعل لا يُستعمل إظهاره وإن شئت جررت على الصفة 'سيبويه/ الكتاب، 2/66).

وقال البغدادي في تعليقه على البيت: "وأورده أيضاً ابن الناظم وابن هشام في شرح الألفية على أن قوله: (شعثاً) منصوب بفعل مضمر على الاختصاص، ليبين أن هذا الضرب من النساء أسوأ حالاً من الضرب الأول الذي هو العطلّ منهن، ومثل هذا يُسمى نصبا على الترحم" (البغدادي، الخزانة، 2/427).

وهكذا فإن السياق كان السبب في كسر الإعراب في كلمة (شعثاً) بمخالفتها لما قبلها، وهذه المخالفة استلزمت تأويلاً يسوغ هذه المخالفة التي صنعها المبدع ليلفت الذهن إلى شئ جديد وهو بيان أن الشعث أسوأ حالاً وأقبح منظراً من العطلّ.

### الخاتمة

لقد تجلى فيما سبق من نماذج أن للسياق والمقاصد دوراً كبيراً في صنع التأويل وضبطه، واختيار الوجه التأويلي الراجح من تأويلات متعددة، وكذلك بيان قوة التأويل من ضعفه وصحته من خطئه ، فالسياق مقياس وميزان للتأويل.

وكان من أهم النتائج التي خلص إليها البحث مايلي :

1- أن النحويين القدماء بنوا قواعدهم على المقاصد والمعاني أكثر من الألفاظ والمباني.

2- أن سيبويه هو مؤسس النظرية السياقية تطبيقاً لا تنظيراً،ويمكن أن نطلق على نحوه النحو السياقي أو المقاصدي.

3- السياق آلية تصنع التأويل، وتضبطه، وتوجهه الوجهة الصحيحة، وتساعد على التريجيب بين التأويلات المختلفة، وتكشف التأويل الخطأ من الصواب.

4- تعدد السياق يؤدي إلى تعدد التأويلات وعدم مراعاته يؤدي إلى تأويلات ضعيفة أو بعيدة عن الصواب.

5- اعتماد السياق في التأويل قد يغير من الأحكام النحوية وينقلها من الوجوب إلى الجواز.

ويوصي البحث بإعادة رصد السياق في مصنفات النحاة وبناء نحو يعتمد السياق منهاجاً، ولا يفصل تحليل النص عن الواقع والمحيط الخارجي.

المصادر والمراجع

- (1) ابن الأثير، مجد الدين المبارك . المثل السائر ، القاهرة ، نهضة مصر (د.ت).
- (2) أولمان ،ستيفن، دور الكلمة في اللغة ، ترجمة د/ كمال بشر ، ط 1 ، القاهرة ، مكتبة الشباب 1975م.
- (3) البغدادي ،عبد القاهر، شرح أبيات مغنى اللبيب ، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف ، ط2، دمشق ، دار الثقافة العربية ، 1414هـ ، 1993م
- (4) البغدادي ،عبدالقاهر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي (د.ت).
- (5) بشر ، د.كمال ، علم اللغة الاجتماعي (مدخل )، القاهرة ، دار الثقافة العربية (د.ت).
- (6) بلجيب ، د. رشيد ، أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى، بحث بمجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الرباط (ع47) يونيو 1999م.
- (7) الجرجاني ،عبد القاهر، أسرار البلاغة ، تعليق محمود محمد شاكر ، جدة ، دار المدني (د.ت).
- (8) الجرجاني ،عبد القاهر ، دلائل الإعجاز ، تعليق محمود محمد شاكر ، ط 5 ، القاهرة ، مكتبة الخانجي 2005 م
- (9) الجرجاني ،عبد القاهر،المقتصد في شرح الإيضاح،تحقيق د/ كاظم بحر، العراق - دار الرشيد1982م.
- (10) الجنابي د.أحمد نصيف ، منهج الخليل في دراسة الدلالة القرآنية، بحث منشور ضمن كتاب المعجمية العربية ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، 1412هـ - 1992م
- (11) ابن جنى ،أبو الفتح عثمان، الخاطريات، تحقيق د / على ذو الفقار، بيروت - لبنان، دار الغرب الإسلامي 1988م.
- (12) ابن جنى ،أبو الفتح عثمان، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، ط3، بيروت، 1983م
- (13) ابن جنى ،أبو الفتح عثمان،المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، تحقيق على النجدي الناصف ، والدكتور عبد الفتاح سليمان ، القاهرة،المجلس الأعلى للثنون الإسلامية ، 1415هـ - 1994 م.
- (14) حسان، د. تمام ،اللغة العربية معناها ومبناها، المغرب - الدار البيضاء ، دار الثقافة 1494 م.
- (15) حماسة ، د / محمد ، النحو والدلالة ، ط 1 ، القاهرة ، دار الشروق 1420هـ - 2000م
- (16) أبو حيان الأندلسي ،محمد بن يوسف ، تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد المقصود وعلى محمد معوض ، بيروت - دار الكتب العلمية (د.ت)
- (17) الخالدي، سارة عبد الله ، أثر سياق الكلام في العلاقات النحوية عند سيبويه (ماجستير) كلية الآداب والعلوم الجامعة الأمريكية - بيروت 2006م.
- (18) ابن دقيق العيد ، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، تحقيق العلامة أحمد محمد شاكر ، ط 2 ، القاهرة، مكتبة السنة، 1414هـ - 1994م.

- (19) ابن أبي الربيع، عبيد، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق د/ عياد الثبتي، بيروت - دار الغرب الإسلامي 1407هـ.
- (20) الرماني، شرح كتاب سيبويه، تحقيق ودراسة د / محمد إبراهيم رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية جامعة أم القرى 1414هـ.
- (21) رياض، عادل فتحي، دقائق البحث النحوي، ط1، القاهرة - دار البصائر 1431هـ - 2010 م
- (22) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة، دار التراث (د.ت).
- (23) الزمخشري، عبد الله بن عمر، الفائق في غريب الحديث، تحقيق الأستاذين علي محمد الجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الفكر، 1414هـ - 1993م.
- (24) الزمخشري، عبد الله بن عمر، الكشف، تحقيق الشيخ عادل أحمد والشيخ علي محمد، ط1، الرياض، مكتبة العبيكان 1418 هـ - 1998م.
- (25) السامرائي، د. إبراهيم، النحو العربي نقد وبناء، بيروت، دار الصادق، 1986.
- (26) السبكي، تقي الدين، أحكام كل وما عليه تدل، تحقيق حاتم صالح الضامن، ط1، دمشق، دار البصائر 1424هـ - 2003م.
- (27) السعمران، د/ محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، بيروت، دار النهضة (د.ت).
- (28) أبو السعود، تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)، تحقيق عبد القادر أحمد عطا الرياض، مكتبة الرياض الحديثة (د.ت).
- (29) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط، ط1، دمشق، دار القلم 1406هـ - 1986 م.
- (30) سيبويه، أبو عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هاورن، القاهرة - مكتبة الخاتجي (د.ت).
- (31) السيرافي، أبو سعيد الحسن، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن وعلى سيد، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية 1429 - 2008 م.
- (32) السيوطي، جلال الدين الأنشاه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، ط2، الرياض - مكتبة نزار مصطفى الباز، 1418هـ - 1977م.
- (33) السيوطي، جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق الاستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، دار الفكر 1399هـ - 1979م.
- (34) الشاطبي، إبراز المعاني من حرز الأمان، تحقيق إبراهيم عطوة، بيروت، دار الكتب العلمية 2002م
- (35) الطلحي، ردة الله بن ردة، دلالة السياق، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى 1418هـ.
- (36) ابن عاشور، التحرير والتنوير، تونس، الدار التونسية للنشر 1984م.
- (37) عبده، د. عبد العزيز، المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل - القسم الأول، ط1، طرابلس، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان 1391 هـ - 1982م.
- (38) العكبري، أبو البقاء، إعراب القراءات الشواذ، تحقيق محمد السيد أحمد، ط1، بيروت - عالم الكتب 1417هـ.

- (39) العكبري ، أبو البقاء ، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، ط2، بيروت ، دارالجيل، 1407هـ-1987 م.
- (40) ابن شتوى ، فهد ، دلالة السياق وأثرها في توجيه المتشابه اللفظي في قصة موسى عليه السلام، رسالة ماجستير، كلية الدعوة وأصول الدين - جامعة أم القرى 1429 هـ - 2005 م.
- (41) القزويني ،جلال الدين محمد ، الإيضاح في علوم البلاغة ،ط1 ، بيروت - دار الكتب العلمية 1424 هـ - 2003 م
- (42) ابن القيم الجوزية ، بدائع الفوائد ، تحقيق على بن محمد العمران - جده - دار علم الفوائد (د.ت).
- (43) كشك د/ احمد ، اللغة والكلام أبحاث في التداخل والتقريب ، القاهرة- مكتبة النهضة ، 1995م.
- (44) المبرد، محمد بن يزيد ، المقتضب ، تحقيق ، محمد عبد الخالق عزيمة ، القاهرة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - وزارة الأوقاف ، 1415 هـ - 1994م.
- (45) مختار ، أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ط1 ، الكويت - دار العروبة 1982م.
- (46) أبو المكارم، د/ على ، أصول التفكير النحوي، ط1 ، القاهرة- دار غريب 2006م.
- (47) الموسى ، نهاد ، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، ط1 عمان ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1980
- (48) ابن هشام الأنصارى ، جمال الدين ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط 5 ، بيروت ، دار الجيل 1399 ، 1379م
- (49) ابن هشام الأنصارى ، جمال الدين ، مغنى اللبيب عن كتاب الأعراب ، تحقيق وشرح د/ عبد اللطيف محمد الخطيب ، ط1، الكويت - التراث العربى، 1421 - 2000م